

صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني يترأس مجلسا للوزراء خصص لدراسة مشروع القانون المالي لسنة 1994

ترأس صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني، محفوفا بصاحب السمو الملكي ولي العهد الأمير سيدي محمد، مجلسا للوزراء بالقصر الملكي بالرباط، خصص لدراسة مشروع القانون المالي برسم ميزانية عام 1994.

وبهذه المناسبة استعرض وزير المالية السيد محمد سكوه الخطوط العريضة التي ميزت مشروع هذا القانون المالي، الذي تهم جوانبه الرئيسية احترام التوازنات الأساسية والحفاظ على العجز في نسبة 1,5 في المائة ونسبة تضخم لا تتعدى 4 في المائة.

ومن جهة أخرى، تضمن مشروع القانون المالي إجراءات تتوخى تشجيع الاستثمار العام والخاص وإنعاش التشغيل، كما ضاعف بشكل جوهري الاعتمادات ذات االطابع الاجتماعي.

وقد أبرز صاحب الجلالة أهمية إنشاء صندوق خاص لإنعاش تشغيل الشباب بموجب هذا القانون بغلاف مالي يبلغ مائة مليار سنتيم، محصلة من عائدات تحويل منشآت عامة الى القطاع الخاص.

وأوضح صاحب الجلالة في هذا الشأن، أنه تمت الإشارة عند عرض دواعي القانون المتعلق بتحويل منشآت عامة إلى القطاع الخاص، إلا أن عائدات هذا التحويل سترصد للاستثمار.

وأكد صاحب الجلالة، أن أحسن استثمار يكمن في الاستثمار البشري الذي يهم التكوين المهني لفائدة الشباب، وإدماجهم في سوق العمل، والدعم الذي يمكن تقديمه لهم من خلال التشجيع على خلق المقاولات.

وأوصى صاحب الجلالة حكومته بأن تتم برمجة هذا الغلاف المالي البالغ مائة مليار سنتيم، والآمر بصرفه هو الوزير الأول في الإطار المحدد بتشاور مع المجلس الوطني للشباب والمستقبل.

ويعتبر صاحب الجلالة إضافة إلى ذلك، أن مشروع ميزانية 1994 يدشن مقاربة جديدة لدور الدولة في ميدان الاستثمار، بحكم أن القطاع الخاص أصبح اليوم قادرا على التدخل بفعالية في هذا القطاع؛ فالدولة تتولى الاستثمار في التجهيزات التحتية الأساسية مساعدة بذلك على تدخل الخواص.

وذكر صاحب الجلالة من جهة أخرى، بأن الدولة التي تتكفل بكل نفقات السيادة، وجدت نفسها منذ 17 سنة في مواجهة متطلبات الدفاع عن وحدتها الترابية، متحملة في سبيل ذلك كل الأعباء المالية الناجمة عن ذلك، بما في ذلك مضاعفة الرواتب سواء بالنسبة للموظفين العسكريين أو موظفي الأمن أو الموظفين المدنيين. ونوه صاحب الجلالة القائد الأعلى ورئيس الأركان العامة للقوات المسلحة الملكية بحرارة بهذه المناسبة، بالقوات المسلحة الملكية وكذا بالدرك الملكي، والأمن الوطني، والقوات



المساعدة.

ولاحظ صاحب الجلالة أيضا، أن المغرب أصبح محط اهتمام متزايد من لدن المستثمرين المغاربة والأجانب على السواء . ومن أجل تسهيل ودعم مهمة هؤلاء المستثمرين، دعا جلالة الملك حكومته إلى تدعيم دولة القانون في علاقات الأعمال؛ وذلك بإنشاء محاكم إدارية ومحاكم تجارية، وكذا بتنفيذ الأحكام الصادرة عن هذه المحاكم.

وهكذا فإذا كانت حقوق الإنسان بمفهومها السياسي مضمونة بشكل جيد، فإن الحقوق الاجتماعية والاقتصادية للفرد والجماعات يجب أن تصبح من الآن شغلنا الشاغل، وفي المقام الأول احترام الملكية الخاصة التي غالبا ما تتعرض لمخاطر من قبل الإدارات، وهو ما يتنافى مع القوانين المنظمة لنزع الملكية من أجل المنفعة العامة.

ولهذا الغرض، طلب صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني من حكومته تهيىء ميثاق اجتماعي - اقتصادي تكون فيه حقوق وواجبات المستثمرين المغاربة والأجانب محددة بوضوح ومضمونة، وذلك عشية التوقيع على اتفاقية «الغات» بمراكش التي استجابت هيئاتها لدعوة وجهت لها من طرف جلالة الملك عام 1991.

6 رجب **1414** هـ موافق **20** دجنبر **1993**م